منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٣٣/٢**
الدورة الثالثة والثلاثون بعد المائة **٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٣**
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت **EB133/2**

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

١- عُقد الاجتماع الثامن عشر للجنة البرنامج والميزانية والإدارة في جنيف يومي ١٦ و١٧ أيار/ مايو ٢٠١٣ برئاسة الدكتور جمال ثابت ناشر (اليمن).[١] وقد أقرت اللجنة جدول أعمالها.[٢]

البند ٤ من جدول الأعمال الشؤون الإدارية والشؤون الأخرى التي سينظر فيها المجلس التنفيذي

٤-١ أحدث المعلومات عن الشؤون الإدارية (الوثيقة EBPBAC18/2)

٢- قدمت الأمانة ملخصاً إلى اللجنة عن الارتقاء بنظام الإدارة العالمي، وكذلك معلومات عن تنمية قدرات الموظفين وتعلّمهم وعن مستوى تمويل إقليم الأمريكتين. وسوف يبدأ الاستخدام التدريجي للنظام المستند إلى برامجية أوراكل في ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ مما سيؤدي الى تحسين أداء النظام. ويجري وضع الخطط البعيدة الأجل في صيغتها النهائية من أجل تحويل مختلف وحدات النظام في المستقبل. وبحلول النصف الأول من عام ٢٠١٤، سيجري تنفيذ حل جديد يجمع بين نظام الإدارة العالمي ونظام إدارة الملفات. وعلاوة على ذلك، سيجري تجسيد مصطلحات إطار المصطلحات الجديد المستند إلى النتائج في النظام بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

٣- ويجري دعم أنشطة تنمية قدرات الموظفين وتعلّمهم بواسطة صندوق تنمية قدرات الموظفين بمبلغ قدره ١٤ مليون دولار أمريكي في الثنائية الجارية، وتُدار هذه الأنشطة من قبل لجنة يرأسها المدير العام وتضم ممثلين للإدارة العليا من جميع الأقاليم.

٤- وشرحت الأمانة أن مستوى تمويل إقليم الأمريكتين يُجسِّد توليفة من الاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية، حيث تُجمع هذه المساهمات الأخيرة من جانب المقر الرئيسي والأقاليم. ولم يُبيَّن بالنسبة للإقليم في التقرير المقدم إلى اللجنة سوى جزء الاشتراكات المقدرة الخاص بالمنظمة إضافة إلى المساهمات الطوعية التي جمعها المقر الرئيسي، حيث إن المجاميع الخاصة بالإقليم لا تتضمن أي من المساهمات الطوعية التي تجمعها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

٥- ولوحظ أن الجزء الأكبر من المساهمات الطوعية التي يجمعها المقر الرئيسي كان من أجل الإقليم الأفريقي، حيث تكون الاحتياجات على أشدها.

وقد أحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة EBPBAC18/2.

---

١ قائمة المشاركين متاحة في الوثيقة EBPBAC18/DIV./1.

٢ الوثيقة EBPBAC18/1.

٤-٢ دراسة التكاليف الإدارية والتنظيمية (الوثيقة EBPBAC18/3)

٦- عرضت الأمانة مقدمة قصيرة لأهم النتائج والتوصيات الواردة في تقرير المستشار الخارجي بشأن التكاليف الإدارية والتنظيمية في المنظمة.

٧- وتنقسم التوصيات الى مجموعتين:

(١) تلك التي تقتضي مزيداً من التوجيهات من الدول الأعضاء، مثل نموذج استرداد التكاليف، بما في ذلك معدل رسوم دعم البرامج، و/ أو آليات أخرى لاسترداد التكاليف؛

(٢) توصيات يُمكن تنفيذها فوراً لتحسين الميزنة والإبلاغ والسيطرة على التكاليف فيما يتعلق بالخدمات الإدارية والتنظيمية.

٨- وقد رحبت اللجنة بالتقرير وطرحت عدداً من الأسئلة بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة. ولاحظت أن البيانات المستمدة من إقليم الأمريكتين لم تؤخذ في الحسبان.

٩- وأحيط علماً بوجود عدة استثناءات في معدلات تكاليف دعم البرامج ناشئة عن اتفاقات مبرمة على نطاق الأمم المتحدة أو عن مفاوضات محددة مع الجهات المانحة. وتطلب التمويل المستدام للأنشطة الإدارية والتنظيمية اتساق تطبيق المعدلات المعتمدة لاسترداد التكاليف.

١٠- وأثيرت المخاوف إزاء مسألة "التمويل التنقلي" للتكاليف الإدارية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ البرامج الطوعية من الاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية الأساسية. وكما يرد ذكره في التقرير يجب تمويل التكاليف الإدارية والتنظيمية ولن يولّد نقص استرداد التكاليف الفعالية بل سيحوّل ببساطة التكاليف إلى مصدر تمويل آخر. وشددت اللجنة على مبدأ استرداد التكاليف التام من جميع البرامج المعتمدة على التمويل الطوعي ومن الشراكات المستضافة.

١١- وأحاطت اللجنة علماً بضرورة أن تنظر الأمانة في سبل حفز زيادة التمويل المرن وأبدت تفضيلها للخيار دال لتمويل التكاليف الإدارية والتنظيمية غير أنها أشارت إلى ضرورة مواصلة تحليل هذا الخيار.

١٢- ويجب أخذ تمويل التكاليف الإدارية والتنظيمية في الاعتبار في إطار التمويل العام للمنظمة وإدراجه في الحوار بشأن التمويل نظراً إلى استخدام الاشتراكات المقدرة في تمويل الفئة ٦ وإلى وجود روابط باستراتيجية الموارد العامة (بما في ذلك احتمال إدراج "حوافز" للمساهمات غير المحددة). وعقب هذه المناقشات الإضافية سيقدم المدير العام اقتراحات إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة خلال اجتماعها المقرر عقده في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ بخصوص مستقبل تمويل التكاليف الإدارية والتنظيمية ويرفع تقارير أخرى عن التدابير المنفذة لضبط التكاليف.

٤-٣ التقييم: التقرير السنوي (الوثيقة م ت١٣٣/٨)

١٣- قدمت الأمانة التقرير السنوي عن التقييم وأحاطت علماً بأن التقرير يقدم أحدث المعلومات عن التقدم المحرز فيما يتصل بالخطوات المتخذة خلال الفترة الانتقالية لتدعيم تنفيذ سياسة التقييم المتبعة في المنظمة.

١٤- وأُخطرت اللجنة بأن شبكة التقييم العالمية قد أنشئت في الوقت الحالي بضم عدد كبير من الأعضاء المؤلفين من ٢٣ ممثلاً من مستويات المنظمة الثلاثة.

١٥- وأفادت الأمانة بأن الممثلين بحثوا نهج التنفيذ وحددوا الأولويات واتفقوا على فرق العمل اللازمة لتدعيم تنفيذ سياسة التقييم في المجالات الحاسمة خلال الاجتماع الافتتاحي لشبكة التقييم العالمية الذي عقد في نيسان/ أبريل ٢٠١٣. وأحيطت اللجنة أيضاً علماً بإنشاء فرق العمل منذ ذلك الحين وبتخطيط أعمالها على نحو يستهدف إدراج المجالات التي سبق للدول الأعضاء تحديدها كمجالات ذات اهتمام خاص ولا سيما معايير تحديد البنود التي ينبغي إدراجها في خطة العمل الثنائية السنوات للتقييم على نطاق المنظمة؛ وإطار تقديم التقارير لتوليف الدروس المستخلصة ونظام مراقبة جودة نواتج التقييم؛ وخطط تعزيز قدرات التقييم على نطاق المنظمة بما في ذلك استراتيجيات الدعوة والاتصال.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير السنوي عن التقييم الوارد في الوثيقة م ت١٣٣/٨.

٤-٤ التقرير السنوي للجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة (الوثيقة EBPBAC18/4)

١٦- قدم رئيس لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة التقرير السنوي للجنة وأكد أن هذه الفرصة المتاحة للحوار مع لجنة البرنامج والميزانية والإدارة تكتسي في اعتباره أهمية قصوى.

١٧- وانضم عضوان جديدان إلى لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة في الآونة الأخيرة أي السيدة ماري نكيوب في الاجتماع المعقود في تموز/ يوليو ٢٠١٢ والسيد فريد لحود في الاجتماع المعقود في آذار/ مارس ٢٠١٣. أما الأعضاء الثلاثة المتبقون أي السيد جون فوكس والسيد فيراثاي سانتيبراهبوب والسيدة الرئيس فسوف تنتهي ولايتهم في أواخر عام ٢٠١٣.

١٨- ولُفت انتباه لجنة البرنامج والميزانية والإدارة إلى بعض البنود المحددة الواردة في التقرير أي إصلاح المنظمة؛ والتغييرات المدخلة على اللائحة المالية للمنظمة؛ واستعراض مؤسسة Pricewaterhousecoopers للتكاليف الإدارية والتنظيمية؛ ومسألة البيانات المالية السنوية؛ والمراقبة الداخلية؛ ونظام الإدارة العالمي؛ وإدارة المخاطر المؤسسية.

١٩- وفيما يتعلق بإصلاح المنظمة، حثت لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة منذ تموز/ يوليو ٢٠١١ على إعداد خطة تنفيذ واضحة بتكريس الموارد والأطر الزمنية والمعالم واستراتيجية للاتصالات. وأعرب رئيس لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة عن سروره للإفادة بوضع هذه الخطة في الوقت الحالي ووضوحها التلقائي على أن بعض المبادرات لا تزال تركز على العملية بدلاً من التركيز على الحصائل. وحث الأمانة على وضع عرض مفصل عن الحصائل المرجوة من الإصلاح حتى يتسنى توجيه المبادرات في الاتجاه الصحيح وتعزيز المساءلة الإدارية لتحقيق النتائج وتنفيذ ضوابط فعالة على أرض الواقع.

٢٠- وعبرت لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة عن تقديرها للدور المسند إليها في عملية الإصلاح أي استعراض تنفيذ الإصلاح غير أنها لاحظت بحذر أن عدد اجتماعاتها المعقودة قد يطرح مشكلة إذا ما أريد أن تكون الاستعراضات مجدية ولا تبطئ خطى عملية الإصلاح. وإذا تعذر على لجنة الخبراء المستقلين

استعراض مقترحات الإصلاح قبل النظر فيها، فقد تضطلع بدور مفيد من خلال استعراض التنفيذ وتقديم التوصيات حسب الاقتضاء.

٢١- وبخصوص موضوع اللائحة المالية للمنظمة ونظامها المالي، بُحثت التغييرات المقترحة وأسديت المشورة بشأنها. واقترحت لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة في حال إقرار التعديلات ووضعها موضع التنفيذ التعهد بإجراء استعراض أكثر شمولاً من المبادئ الأولى مع مراعاة أثر اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتغييرات الطارئة على الميزانية والتطور الإضافي للحوار الخاص بالتمويل.

٢٢- وبالنسبة إلى الاستعراض الأخير للتكاليف الإدارية، تلقت لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة إحاطة إعلامية ونسخة من التقرير النهائي الذي أعدته مؤسسة Pricewaterhousecoopers وأثنت على تزويد الدول الأعضاء بالنتائج. كما أوصت بأن تشارك الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن في المناقشة لتقديم توجيهات بشأن انتقاء الخيار المناسب الذي سيُرتكز عليه في استرداد التكاليف في المستقبل. وينبغي الالتفات إلى التحذير المبيّن في مخطط "الدوامة الخطيرة" ضمن الشريحة ٨ من العرض الذي قُدّم إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ والمعاد نسخه في الوثيقة EBPBAC18/4.

٢٣- وشُدّد على ضرورة وضع خطة عمل لمعالجة مواطن الضعف الراهنة في ممارسات مراقبة التكاليف وانتقاء خيار مفضّل لاسترداد التكاليف إضافة إلى وضع خطة عمل مفصلة لخفض التكاليف وضرورة الاعتراف بالتكاليف التنظيمية والإدارية الإضافية التي يتأصل ارتباطها بهيكل المكاتب القطرية والإقليمية التابعة للمنظمة ومقر المنظمة الرئيسي.

٢٤- وفي معرض الانتقال إلى البيانات المالية السنوية للسنة المالية ٢٠١٢ التي أُعِدّت لأول مرة في إطار الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، استرعت رئيسة لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة (لجنة المراقبة) الانتباه إلى أن هذه البيانات تعكس الآن جميع الأصول التي تملكها المنظمة وتستخدمها في إنجاز أعمالها، لذا أُدرِجت فيها أيضاً جميع الخصوم غير الممولة الناشئة عن قرارات التعيين السابقة من أجل بيان سلامة وضع المنظمة المالي من الناحية الفعلية على المدى الطويل.

٢٥- وقد أحاطت لجنة المراقبة علماً بصافي أصول المنظمة الكلي وبتخصيص الأموال غير المنفقة المتأتية من المساهمات الطوعية تخصيصاً عادياً، مما يحد بالتالي من إمكانية النظر إليها على أنها أصول أو أسهم صافية. واعتزمت اللجنة مواصلة استعراض هذا البند وأية آثار تترتب عليه في اجتماعها المقبل.

٢٦- وأكدت الرئيسة على مسؤولية لجنة البرنامج والميزانية والإدارة لضمان سلامة إدارة الأصول الرأسمالية والإشراف عليها من الناحية المالية. وحثت على إجراء نقاش حول خيارات سداد الخصوم الطويلة الأجل، مشيرة إلى أن المحاسبة والميزنة النقديتين يتعارضان مع الإدارة المالية السليمة، وأنه برغم أن المنظمة استهلت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فإنه يلزم إنجاز المزيد من الأعمال بشأنها.

٢٧- وفيما يخص المسائل المتصلة بالمراقبة الداخلية، فإن المناقشات التي واظبت لجنة المراقبة على إجرائها مع مدير شعبة المراقبة الداخلية واستعراض التقارير المرتبطة بها وفرت آراء متبصرة مفيدة بشأن المسائل المحددة. وأوصت اللجنة بأن تجري الأمانة تحليلاً لتشخيص المتواتر من أوجه القصور الجسيمة التي تبرزها هذه التقارير وتقييم التدخلات التي قد تثبت فائدتها في معالجة الأسباب التي تقف وراء هذه الحالة.

٢٨- وفي هذا السياق، فقد تثبت فائدة التحليل الذي أجراه مكتب خدمات المراقبة الداخلية لتحديد أفضل المكاتب وأسوأها من حيث الأداء، وذلك بحسب مجال المراقبة. وقد تشمل التدخلات التدريب على قدرات محددة والتعيين على هذا الأساس، وزيادة الاستفادة من مركز الخدمات العالمي وأتمتة الضوابط في نظام الإدارة العالمي وتعزيز المراقبة في المكاتب الإقليمية، بوسائل منها تبادل الممارسات الفضلى فيما بين المكاتب القطرية. ومن شأن اتباع نهج قائم على المخاطر في تنفيذ التدخلات أن يستهدف المكاتب القطرية في المواضع التي ترتفع فيها إلى أقصاها مخاطر انهيار ضوابط الرقابة.

٢٩- وفيما يتعلق بنظام الإدارة العالمي، تلقت لجنة المراقبة معلومات محدثة عن التقدم المحرز في تحسين النظام ولاحظت الزيادة الطارئة على القدرات التنظيمية الناشئة عن الاستثمار فيه، على أن قدرات النظام غير مستغلة بالكامل بعدُ، وحُثّت الأمانة على مواصلة الاستثمار في مجال تحسين القدرات.

٣٠- وأوصت لجنة المراقبة بوجه خاص بمواصلة تقصي إمكانيات النظام بوصفه أداة لتخفيض التكاليف من خلال التخلّص من ازدواجية الجهود في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقطرية وتحقيق المزيد من الفوائد عن طريق تعزيز المراقبة الداخلية والحد من المخاطر. وستمكّن زيادة الاستثمارات من استخدام ضوابط متأصلة داخل النظام وتحسّن مستوى الامتثال والمساءلة الإدارية في نهاية المطاف.

٣١- ونظام الإدارة العالمي مثال جيد على الكيفية التي أتاح بها التعاون بين الأقاليم المجال أمام إقامة نظام إدارة رئيسي تستفيد منه المنظمة بأسرها على مستوياتها الثلاثة كافة. وقد يمثل هذا النظام نموذجاً لمجالات دعم أخرى مثل تكنولوجيا المعلومات التي أسفر فيها تجزؤ النظم وتباين المعدات المدفوعين بالقرارات الاستثمارية المتخذة على الصعيد الإقليمي بدلا من إيجاد حلول على نطاق المنظمة ككل عن زيادة احتمال انهيار النظام وانخفاض مستوى أدائه دون الحد الأمثل وتدهور أوقات الاستجابة، فضلاً عن زيادة تكاليف التشغيل الإجمالية المترتبة على ذلك.

٣٢- وأخيراً بالنسبة إلى موضوع إدارة المخاطر المؤسسية، فإن المعلومات المحدثة التي وردت أشارت إلى إحراز تقدم إيجابي كبير في وضع سجل للمخاطر العالية المستوى، ممّا يدل ضمناً على تحسن جوهري في فهم إدارة تلك المخاطر والالتزام الفعلي بالمضي قدماً في إنجاز هذا العمل. وأوصت لجنة المراقبة الأمانة بأن تحدد إطاراً زمنياً لوضع سجل المخاطر وتعدّ كذلك خطة عمل للبدء في إقامة هيكل إدارة المخاطر المؤسسية في جميع أنحاء المنظمة.

٣٣- وفي المناقشة التالية أعرب أعضاء لجنة البرنامج والميزانية والإدارة عن شكرهم للجنة المراقبة على أعمالها المفيدة للغاية، وطرحوا عدة أسئلة فيما يتعلق بالمعلومات الإضافية التي ينبغي إدراجها في ميزانية المنظمة لجعلها أداة أكثر فائدة في التحليل ومراقبة الإنفاق، وبنوع نظام الموارد البشرية الذي ينبغي أن تعتمده المنظمة من الناحية المثالية من أجل تحسين إدارة أدائها، بما يشمل إعداد توليفة ذات صلة من المكافآت والعقوبات.

٣٤- وفيما يخص إصلاح إدارة الموارد البشرية، فإن هذا المجال من مجالات عملية الإصلاح الشاملة من أهم المجالات بل ومن أصعبها أيضاً بسبب مستوى التعقيد العالي للمنظمة. لذا حثت الرئيسة الدول الأعضاء على

دعم الجهود التي تبذلها الأمانة. ورداً على سؤال بشأن الميزانية، اقترحت الرئيسة الاسترشاد بخطط عملية بحيث تُوضَع "من القمة إلى القاعدة" "ومن القاعدة إلى القمة" على حد سواء.

أحاطت اللجنة علماً بالتقرير السنوي للجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة في الوثيقة EBPBAC18/4.

٤-٥ توصيات المراجعة الخارجية والداخلية للحسابات: التقدم المحرز في التنفيذ (الوثيقة EBPBAC18/5)

٣٥- قدمت الأمانة التقرير وبيّنت أن الغرض منه إبراز التدابير المتخذة استجابة لملاحظات مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين وتوصياتهم. وشملت التدابير عدة مبادرات رامية إلى معالجة مواطن الضعف التي تعتري الضوابط الداخلية معالجة شاملة.

٣٦- وأعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء التقدم المحرز في الاستجابة لتوصيات المراجعة المفتوحة، مشيرة إلى الجهود التي بُذِلت تحديداً لتعزيز إطار الرقابة الداخلية في المنظمة، بوسائل منها تقديم المزيد من الدعم المالي على المستوى القطري. وسُلِّط الضوء في الوقت نفسه على أنه سيلزم الاستمرار في تكثيف تلك الجهود لضمان حسم القضايا المحددة بشكل دائم.

٣٧- وأشارت الأمانة أيضاً إلى أنه بالرغم من أن المجال لا يزال متاحاً أمام إدخال تحسينات على هذا المجال، فإن من الضروري التسليم بالسياقات المنطوية على تحديات كبيرة التي تعمل المنظمة في ظلها بالعديد من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك فإن إحداث التغييرات السلوكية اللازمة لتحسين الامتثال والمساءلة يستغرق وقتاً.

أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة EBPBAC18/5.

٤-٦ تعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين (الوثيقة م ت١٣٣/١٢)

٣٨- عرضت الأمانة التعديلات التي أدخلتها المديرة العامة على لائحة الموظفين وقدمتها إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها.

أوصت اللجنة المجلس التنفيذي بأن يعتمد القرار الوارد في الفقرة ١٤ من الوثيقة م ت١٣٣/١٢.

البند ٥ من جدول الأعمال اعتماد التقارير واختتام الاجتماع

٣٩- اعتمدت اللجنة تقريرها المقدم إلى المجلس التنفيذي.

= = =